العرب
الأربعاء 2020/12/30
السنة 43 العدد 11926

اللاجئون السوريون في لبنان: برد وفقر وغربة

إذا نزل الثلج تجمدوا وإذا أمطرت غرقت خيامهم

يشكل فصل الشتاء كابوسا للاجئين السوريين في لبنان، وتعد هذه السنة أكثر قسوة عليهم مع الأزمة الاقتصادية وغلاء المعيشة، فالبرد والثلج والمعونات القليلة والمازوت غالي الثمن، هذا كل ما ينتظر السوريين الذين يسكنون خياما لا تحميهم من غوائل الشتاء ولا من العنصرية، وهم العاطلون عن العمل بلا مورد رزق.

الثلج وجبة قاتلة

بيروت - يجد لاجئون سوريون في لبنان أنفسهم مرغمين على تحمّل برد قارس وثلوج كثيفة مع حلول الشتاء، بعد أن باتت وسائل التدفئة صعبة المنال بسبب تلميح الحكومة إلى رفع الدعم عن الوقود تحت وطأة الأزمة الاقتصادية.

وتُطرح علامات استفهام حول مدى استعداد اللاجئين لتحمّل الشتاء، مع بروز أزمة الوقود، بسبب ندرته وارتفاع أسعاره، لاسيما في ظل مساعدات أمميّة محدودة.

وعامة، يُشكّل فصل الشتاء عبئا ثقيلا على اللاجئين، إذ يجدون أنفسهم تحت سطوة برد قارس وعواصف عاتية، حيث تنخفض درجات الحرارة إلى ما دون الصفر.

ويعيش في لبنان أكثر من مليون لاجئ سوري مسجلين لدى المفوّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لكن الحكومة تقدر عددهم بـ1.5 مليون لاجئ، 74 في المئة من هؤلاء يقيمون بطريقة غير شرعية.

وعلى فترات، ظهرت مبادرات إنسانيّة لمساعدة هؤلاء اللاجئين، لكنّ شظايا الأزمات التي تعصف بلبنان طالتهم مباشرة، فوجدوا أنفسهم في خضم حالات العوز، خاصة في ظل تداعيات جائحة كورونا.

من مخيّم "برّ إلياس" في البقاع اللبناني، قال طارق زهوان "منذ أزمة كورونا ونحن لا نعمل والأوضاع صعبة جدا هنا".

أخذ زهوان (40 عاما) نفسا عميقا، وتابع "خيامنا في فصل الشتاء بحاجة إلى تأهيل سواء بالشوادر أو بالخشب، والأهم من ذلك يجب تأمين مادّة المازوت (وقود للتدفئة) بسبب البرد".

وأردف "لا أحد يستطيع أن يؤمّن كلّ ذلك، فنحن نعيش من دون مادّة المازوت ومن دون حطب وأغطية شتويّة".

أما سلمى السلام (45 عاما) فقالت "أحيانا ننام من دون تناول وجبة العشاء".

وبحرقة وألم، أضافت "نعيش في حالة قاسية جدا، أولادنا بحاجة إلى الطعام، ولكنّنا لا نملك أي شيء، خاصة في مخيمنا".

واستطردت "سجلنا أسماءنا على لائحة المساعدات، ولكن للأسف الشديد يكون الرد: نحن لسنا مسؤولين عنكم".

واختصرت فاتن الخلاوي (30 عاما) الحال في مخيّم "برّ إلياس" بقولها "الشتاء بارد جدا هنا ووضعنا سيء، لاسيّما وأنّنا نعيش في الخيام".

ولا تختلف معاناة أم أحمد الدبوق (45 عاما) عما تواجهه فاتن، إذ قالت "العيش في لبنان بات صعبا جدا، نحن بحاجة إلى الكثير، لكن لا أحد ينظر إلى أحوالنا".

ودعت الدبوق المنظمات إلى إعادة النظر بأحوالهم، موضحة "نحن نشعر بضغوط الحياة القاسية علينا".

فيما وصفت أم عمر (27 عاما) الحالة التي تعيش فيها بالمأساوية.

وتابعت "لا طعام، لا مازوت، لا أغطية، وبالإضافة إلى كل ذلك المجارير (مياه الصرف غير المعالجة) تفيض علينا.. حالتنا إن صحّ التعبير، يمكن القول عنها بالعاميّة بهدلة (يرثى لها)".

ويعاني لبنان منذ أكثر من عام أزمة اقتصادية هي الأسوأ منذ انتهاء الحرب الأهلية (1975 – 1990) أدت إلى انهيار مالي، فضلا عن خسائر مادية كبيرة تكبدها البنك المركزي.

ويرافق ذلك انهيار متواصل للعملة المحلية، في ظل فرضية قوية بتوجه السلطات إلى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية والوقود والدواء. ويبلغ سعر الدولار الواحد في السوق غير الرسمية 8100 ليرة، مقابل 1507.5 ليرة في السوق الرسمية، بينما يبلغ متوسط السعر المدعوم من المصرف المركزي 3200 ليرة.

الناطقة باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، ليزا أبوخالد، قالت إن "المفوضيّة تعمل جاهدة مع جميع الشركاء والجهات المانحة لضمان حصول الأسر المحتاجة على الدعم الذي تحتاج إليه لتخطي هذه الأوقات العصيبة".

واستدركت "نظرا إلى التمويل المتاح للمساعدات الإنسانية، لا يمكننا الوصول سوى إلى 31 في المئة من العدد الإجمالي لعائلات اللاجئين السوريين عبر برنامج الدعم النقدي المتعدد الأغراض والدعم الغذائي الشهري، و17 في المئة آخرين عبر برنامج المساعدات الغذائية".

وزادت "حاولنا توسيع نطاق شبكة الأمان قدر الإمكان هذا العام للوصول إلى المزيد من العائلات، غير أن ذلك لا يزال غير كاف إلى حد كبير".

> شظايا الأزمات التي تعصف بلبنان طالت اللاجئين، فوجدوا أنفسهم في أشدّ العوز، خاصة في ظل تداعيات كورونا

وعن نسبة اللاجئين الذين يعيشون تحت خط الفقر، أجابت "88 في المئة من اللاجئين السوريين في لبنان يعيشون اليوم تحت خط الفقر المدقع، الأمر الذي شكّل ارتفاعا مقارنة بنسبة العام الماضي البالغة 55 في المئة".

ويتعرّض لاجئون سوريون لانتهاكات مختلفة في لبنان تصل إلى حدّ العنصريّة، وآخرها كان إضرام النار في مخيم للاجئين في منطقة المنية شمالي البلاد بعد شجار اندلع بين أحد أفراد عائلة لبنانية وعمال سوريين.

ودعا الرئيس اللبناني ميشال عون، في مناسبات عديدة، إلى البحث عن "حل سريع" يحقق عودة اللاجئين السوريين، محذرا من أن "تداعيات وجود اللاجئين كبّدت لبنان خسارة كبيرة، ولم يعد قادرا على تحمّل المزيد".

وبحسب تامر الشويرتاني، مسؤول عن فريق "سوا منوصل" التطوعي (مؤسسة أهلية)، فإن "الأوضاع في مخيّمات اللجوء بالعادة سيئة، لكن هذا العام هي الأسوأ".

وأضاف الشويرتاني "اليوم لا توجد فرص عمل نهائيا بسبب الظروف المسيطرة على لبنان، وحتى إذا استطاع اللاجئ العمل، فراتبه لا يوازي شيئا مع انهيار العملة اللبنانيّة".

واستطرد "هناك بعض الناشطين السوريين واللبنانيين الذين يقومون بمبادرات تطوعيّة خجولة لمساندة اللاجئين قدر المستطاع من خلال تأمين الملابس والأغطية في فصل الشتاء".

وعن وسائل التدفئة، ردّ الشويرتاني "هناك عائلات نازحة تحرق الخشب والأكياس المصنوعة من مادة النيلون، والبعض يحرق الأحذية للتدفئة بواسطتها".

الإعدام لم يثن تجار المخدرات في آسيا عن مواصلة أنشطتهم

بنوم بنه - في الوقت الذي توقفت فيه الأنشطة التجارية في جميع أنحاء العالم خلال العام الماضي، واصلت تجارة المخدرات في جنوب شرق آسيا الازدهار، واستمرت الحكومات في التعامل معها بيد من حديد وبإجراءات شديدة القسوة.

وحالة الفلبين معروفة جيدا، وهناك دول أخرى شنت أيضا حروبها الوحشية على المخدرات في العقد الماضي، وعلى نحو أكثر حدة خلال السنوات القليلة الماضية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل هذه الحملات الشديدة أحدثت التأثير المستهدف؟

أطلقت تايلاند أول موجة مميتة من حربها على المخدرات في عام 2003، وأعطت الشرطة أمرا ضمنيا بالإعدام رميا بالرصاص، ما أدى إلى مقتل قرابة ألفين و300 شخص في الأسابيع العشرة الأولى فقط. وأشار تقرير حكومي في وقت لاحق إلى أن نصف الأشخاص الذين تم قتلهم لا صلة لهم بالمخدرات.

وفي إندونيسيا، وصف الرئيس جوكو ويدودو المخدرات بأنها "المشكلة الأولى" التي تعاني منها البلاد في عام 2016، ودفع بشرطة مكافحة المخدرات في البلاد للقيام بموجة مميتة لتطبيق القانون للتصدي للمخدرات. وضبطت السلطات في ميانمار، ما يقدر بنحو 18 طنا من حبوب الميثامفيتامين والأفيون والمواد الكيميائية، التي تستخدم في صنع المخدرات، بين شهري فبراير وأبريل.

وفي مايو وبعد مرور شهرين على تصنيف تفشي وباء كورونا المستجد بأنه جائحة عالمية، كشفت الشرطة في ميانمار عن قيامها بواحدة من أكبر عمليات ضبط مخدرات في آسيا في التاريخ.

وبعد ذلك بالطبع، تأتي الفلبين، حيث ألقت الشرطة القبض على قرابة 200 ألف شخص، وقتلت ما يقدر بنحو 27 ألفا آخرين، منذ أن شن الرئيس رودريجو دوتيرتي حربه على المخدرات بعد مرور وقت قصير على انتخابه عام 2016.

وتعهد دوتيرتي بشن حملة عنيفة، وتوعد بملاحقة المدمنين والتجار على حد سواء.

وفي عام 2016، قال دوتيرتي مشبها نفسه بالزعيم النازي أدولف هتلر الذي أباد اليهود، "يوجد الآن 3 ملايين مدمن للمخدرات (في الفلبين)"، وأضاف "سوف أشعر بالسعادة إذا ذبحتهم".

وفي كمبوديا، أطلق رئيس الوزراء هون سين "حربه الخاصة على المخدرات" في بداية عام 2017 بعدما أشار بحث أجرته الحكومة إلى أن "المخدرات والجريمة كانت واحدة من القضايا الرئيسية التي تثير قلق عامة السكان".

ومن المؤكد تقريبا أنه استلهم هذه السياسة من دوتيرتي، الذي زار كمبوديا في أواخر عام 2016 وأعلن أن الدولتين سوف تتعاونان في إنفاذ القانون في الحرب على المخدرات.

ومنذ ذلك الوقت، تم القبض على أكثر من 55 ألف شخص وإرسالهم إلى سجون شديدة الاكتظاظ أو مراكز إعادة التأهيل العنيف لعلاج إدمان المخدرات.

وحسبما يجري في دول مجاورة، استهدفت حملات الاعتقالات بشكل غير متناسب الفئات الأشد فقرا. واعتمد توجيه الإدانات بشكل كبير على اعترافات تم انتزاعها من خلال أساليب تحقيق واستجواب عنيفة.

وساقت حكومات في أنحاء المنطقة حججا بأن الأساليب العنيفة ضرورية لحماية عامة السكان. وفي كمبوديا، قال المتحدث باسم وزارة الداخلية خيو سوفيك، "إن الجمع بين محاربة المخدرات واحترام حقوق الإنسان أمر مستحيل".

وأضاف "خلال حملة مكافحة المخدرات، يتعين تنحية حقوق الإنسان جانبا حتى تكون نظيفة". ولكن الحروب ضد المخدرات أثبتت أنها أقل فعالية في ما يتعلق بتقليل تعاطي المخدرات فعليا.

وفي وقت سابق من هذا العام، اعترف رئيس شرطة مكافحة المخدرات الفلبينية بأن أسلوب "الصدمة والرعب بالتأكيد لم ينجح.. إذ أن إمدادات المخدرات لا تزال منتشرة".

وقدر استطلاع للرأي أجري في عام 2015 في الفلبين، أن عدد متعاطي المخدرات يبلغ حوالي 1.8 مليون شخص. وعندما كان يخوض السباق الرئاسي، تحدث دوتيرتي عن 3 ملايين "مدمن للمخدرات"، وهو رقم قدّره لاحقا بـ4 ملايين، فيما أشار وزير خارجيته إلى سبعة ملايين. وبينما تحيط شكوك كبيرة بهذه الأرقام، إلا أنها لا تشير إلى حدوث انخفاض في أعداد المدمنين للمخدرات.

وأشارت الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في كمبوديا، إلى تراجع طفيف في عدد متعاطي المخدرات من 20 ألفا و621 في نهاية عام 2016 إلى 19 ألفا و277 في منتصف عام 2019.

وتستهدف الحملات في المقام الأول متعاطي المخدرات وتجار الشوارع، ولكن لا تستهدف التجار الفعليين، ونادرا ما تؤدي إلى القضاء على شبكة الجريمة المنظمة، حسبما أشار بحث جرى في ولاية شان في ميانمار.

ويشارك أحيانا مسؤولون حكوميون بصفة شخصية في الصفقات، حيث ذكر خبراء في تقاريرهم أن الفساد أحد العوامل الدافعة وراء استمرار تجارة المخدرات.

ومن جهة أخرى، يمكن أن تؤدي ظروف الاعتقال السيئة في السجون المكتظة إلى زيادة احتمال الاعتماد على المخدرات، وفقا لمنظمة العفو الدولية.

وفي تقرير عن كمبوديا، قالت المنظمة إن "الظروف قاسية داخل السجون للغاية إلى درجة أن العديد من المعتقلين يعانون من صدمات عقلية وآلام جسدية جراء تعرضهم لسوء المعاملة والاعتداءات، والتي بدورها ربما تؤدي إلى زيادة الاعتماد على المخدرات".

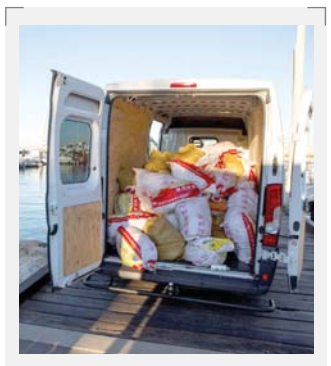

> رئيس شرطة مكافحة المخدرات الفلبينية يقر بأن أسلوب «الصدمة والرعب لم ينجح، إذ أن إمدادات المخدرات لا تزال منتشرة»

مكافحة المخدرات دعاية انتخابية